التّداوليـــة والبلاغة العربيـــة

الأستاذ: باديس لهويمل
قسم الآداب واللغة العربية
كلية الآداب واللغات
جامعة محمد خيضر– بسكرة

مقدمة:

تعدّ اللسانيات التداولية Linguistique Pragmatique من أحدث الاتجاهات اللغوية التي ظهرت وازدهرت على ساحة الدرس اللساني الحديث والمعاصر؛ إذ بعدما كانت اللسانيات تقصِر أبحاثها على الجانبين البنوي والتوليدي؛ فتهتم بدراسة مستويات اللغة وإجراءاتها الداخلية(جانب بنوي)، وكذا وصف وتفسير النظام اللغوي ودراسة الملَكَة اللسانية المتحكّمة فيه(جانب توليدي)، في إطار ما يُصطلح عليه بـــ" لسانيات الوضع" Linguistique، جاءت اللسانيات التداولية لتعالج في مقابل ذلك ما يسمى بـــ " لسانيات الاستعمال"[1]، ولعل هذا ما جعلها أكثر دقة وضبطا، حيث تدرس اللغة أثناء استعمالها في المقامات المختلفة، وبحسب أغراض المتكلمين وأحوال المخَاطبين.

وتعنى اللّسانيات التّداولية في سبيل دراستها للّغة، بأقطاب العملية التواصلية؛ فتهتمّ بالمتكلّم ومقاصده، بعدِّه مُحرِّكا لعملية التواصل. وتراعي حال السامع أثناء الخطاب، كما تهتم بالظروف والأحوال الخارجية المحيطة بالعملية التواصلية، ضمانا لتحقيق التواصل من جهة، ولتستغلّها في الوصول إلى غرض المتكلم وقصده من كلامه من جهة أخرى.

فالتداولية إذن علم تواصلي جديد، يعالج كثيرا من ظواهر اللغة ويفسرها ويساهم في حل مشاكل التواصل ومعوقاته، وممّا ساعدها على ذلك أنّها مجال رحب يستمدّ معارفه من مشارب مختلفة، فنجده يمتحُّ من علم الاجتماع وعلم النفس المعرفي، واللسانيات وعلم الاتصال والأنثروبولوجيا، والفلسفة التحليلية[2].

وبذلك فالتداولية تستند إلى كثير من مكاسب المعرفة الإنسانية المختلفة، ممّا

أكسبها طابع التّوسع والثراء في مُعالجاتها المختلفة للغة؛ وجعلها تتّخذ لنفسها مكانة مهمة بين البحوث، بعدما كانت تعدّ سلة مهملات للسانيات.

1- تعريف التداولية: إن تقديم تعريف للتّداولية، يُـلِمُّ بجميع جوانبها، ويشملها أمر من الصعوبة بمكان، ذلك أنها مبحث لساني، ونظرية لمَا يكتمل بناؤها بعد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجدها تتقاذفها مصادر معرفية عديدة[3]؛ إذ لكل مبدأ من مبادئ التداولية مصدر انبثق منه[4]، كما أنّها تتداخل مع كثير من العلوم الأخرى، مما جعل كل باحث ينطلق في تعريفها من مجال تخصُّصه، ولذلك سنكتفي بإيراد أهم ما جاء في تعريفها فقط.

أ- لغة: يرجع مصطلح التداولية في أصله العربي إلى الجذر اللغوي(دول)، وله معان مختلفة، لكنها لا تخرج عن معاني التّحول والتّبدل، فقد ورد في معجم أساس البلاغة للزمخشري(ت 538هـ):« دول: دالت له الدولة، ودالت الأيام، بكذا، وأدال الله بني فلان من عدوهم، جعل الكثرة لهم عليه... وأديل المؤمنون على المشركين يوم بدر، وأُديل المشركون على المسلمين يوم أحد... والله يداول الأيام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم... وتداولوا الشيء بينهم، والماشي يداول بين قدميه، يراوح بينهما»[5].

وجاء في لسان العرب لابن منظور(ت هـ):« تداولنا الأمر، أخذناه بالدّول وقالوا دواليك أي مداولة على الأمر... ودالت الأيام أي دارت، والله يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي أخذته هذه مرة وهذه مرة، وتداولنا العمل والأمر بيننا، بمعنى تعاورناه فعمل هذا مرة وهذا مرة»[6].

فالملاحظ على معاجم العربية أنّها لا تكاد تخرج في دلالاتها للجذر" دول" على معاني: التّحول والتّبدل والانتقال، سواء من مكان إلى آخر أم من حال إلى أخرى، ممّا يقتضي وجود أكثر من طرف واحد يشترك في فعل التحوّل والتّغير والتّبدل والتّناقل « وتلك حال اللغة متحوّلة من حال لدى المتكلم، إلى حال أخرى لدى السامع، ومتنقلة بين الناس، يتداولونها بينهم، ولذلك كان مصطلح(تداولية) أكثر ثبوتا بهذه الدلالة من المصطلحات الأخرى الذّارئعية، النفعية، السِّياقية»[7].

ولعل هذا الثبوت لمصطلح التداولية هو الذي جعل الباحث المغربي" طه عبد الرحمان" يستحدث مفهوم" المجال التداولي" في ترجمته لمصطلح Pragmatique، يقول في توصيفه للفعل" تداول":« تداول النّاس كذا بينهم يفيد معنى تناقله الناس وأداروه بينهم

ومن المعروف أيضا أنّ مفهوم النقل والدوران مستعملان في نطاق اللغة الملفوظة كما هما مستعملان في نطاق التجربة المحسوسة، فيقال:" نقل الكلام عن قائليه" بمعنى رواه عنه، ويقال دار على الألسن بمعنى جرى عليها... فالنّقل والدّوران يدلاّن في استخدامهما اللغوي على معنى التّواصل وفي استخدامهما التجريبي على معنى الحركة بين الفاعلين...، فيكون التّداول جامعا بين اثنين هما: التّواصل والتّفاعل فمقتضى التداول إذن أن يكون القول موصولا بالفعل»[8].

يخلص الباحث إلى كون مجال التّداول يحمل معنى التّواصل بين المخاطبين والتّفاعل فيما بينهم، ومقتضاه أن يكون القول المتلفظ به موصولا بفعل إجرائي، وهذه المدلولات اللغوية للفعل تداول وارتباطه المباشر بالممارسة التراثية، هو ما جعل الباحثين يتلقّونه بالقبول حينما وضع الباحث" طه عبد الرحمان"" التّداوليات" مقابلا للمصطلح الأجنبي "Pragmatique "، سنة 1970 [9].

بيد أنّ الباحث الجزائري" عبد الملك مرتاض" يشك في ملاءمة المصدر" تداولية" للمصطلح الأجنبي ويقترح أن يكون" التّداول" دون الباء الصناعية كي لا يتمّ ترجمة مصطلحي Pragmatisme وPragmatique بصيغة عربية واحدة، فيكون التداول للدّلالة على الأول، أي" تداول اللغة" وتكون" التداولية" للدلالة على المفهوم الثاني المرتبط بالنّزعة المذهبية الفلسفية القائمة على مبدأ النفعية[10]، وبذلك نضمن سلامة الاستخدام العربي في وصف المعاني المتقاربة، وتقبّل المصطلحات بالدّقة اللاّزمة.

وأمّا مصطلح التداولية في أصله الأجنبي" Pragmatique" فإنّه يعود إلى الكلمة اللاتينية Pragmaticus المبنية على الجذرPragma، ويعني العمل أو الفعل Action[11] وقد تقلّب المصطلح على مدلولات عدة، لينتقل استعماله إلى الميدان العلمي بداية من القرن 17م، وصار يدلّ على كلّ ماله علاقة بالفعل أو التّحقق العملي وبعبارة أخرى، يدل على كل ما له تطبيقات ذات ثمار عملية أو يفضي إليها.

وهذا المعنى هو الذي قدم له" ديوي" في قاموس القرن" Gentury Dictionary" 1909 حيث وصل لكون« التداولية هي النظرية التي ترى أن عمليات المعرفة وموادها إنما تتخذ في حدود الاعتبارات العملية أو الفرضية فليس هناك محل للقول بان المعرفة تتحدد في حدود الاعتبارات النظرية التأملية الدقيقة، أو الاعتبارات الفكرية المجردة»[12].

بمعنى أن التّداولية تطلق على مجموعة من المعارف والفلسفات التي ترى أن صحة الفكرة تعمد على ما تؤدي إليه من نتائج عملية ناجحة في الحياة.

ب- اصطلاحا: يعود الفضل في استحداث مصطلح التّداولية في الثقافة الغربية إلى الفيلسوف الأمريكي" تشارلز ساندرس بيرس" Ch. S. Peirse(1839- 1914) حينما نشر مقالتين في مجلة" ميتافيزقيا"، سنة 1978 و1979 بعنوان" كيف يمكن تثبت الاعتقاد؟ ومنطق العلم: كيف نجعل أفكارنا واضحة؟ حيث أكد على أن الفكر في طبيعته إبداع لعادات فعلية، ذلك أنه مقرون بقيمتين: متى يتم الفعل؟ وكيف يتم؟ فيكون مقترنا بالإدراك في حالته الأولى وفي الحالة الثانية يؤدي الفعل إلى نتيجة ملموسة، ليصل إلى أن الممارسة والتّطبيق والفعل، هي التي تشكّل الأساس والقاعدة لمختلف الأفكار[13].

ويرجع أول استعمال لمصطلح التّداولية إلى الفيلسوف تشارلز موريس (Wiliam Mouris Charles) سنة 1938، حيث قدم لها تعريفا في سياق تحديده للإطار العام لعلم العلامات Simiologie، وذلك في مقال له ركز فيه على مختلف التّخصصات التي تعالج اللغة(التركيب والدلالة والتداولية)، ليصل إلى أنّ« التداولية جزء من السيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات»[14]. وهو تعريف يتجاوز المجال اللساني ليشمل غيره من المجالات غير اللسانية(المجال السيميائي).

ولعل محاولة الوقوف على تعريف موحد للتّداولية، يعدّ من الصعوبة بمكان نظرا لتنوع خلفياتها الفكرية والثقافية، فتعدّدت التعريفات بحسب تخصّصات أصحابها ومجالات اهتماماتهم، ومن أبرزها ما قدّمه" فرانسيس جاك" Francis Jaques،« تتطرق التداولية إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا»[15]. فالتداولية تتجاوز الدّراسة البنوية(السكونية) للّغة إلى دراستها في سياق استعمالها، ومراعاة كل ما يحيط بها من أحوال وما تخضع له من مقاصد المتكلّمين، ولذلك عرّفها الباحث" الجيلالي دلاش" بكونها« تخصّص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم كما يُعني من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث»[16] ثم يردف كلامه بإجمال تعريف التداولية، في قوله:« هي لسانيات الحوار أو الملكة التبليغية»[17]. لأنها في إطار عنايتها بدراسة اللغة أثناء الاستعمال تهتمّ بعناصر التّخاطب والتّحاور فتُراعي قصد المتكلم ونواياه، وحال السامع وظروفه، وتبحث في شروط نجاعة

الرسالة، وسلامة الحوار بين المخاطبين وكل ما يحيط بهم، فالتّداولية إذن تُعنى بكل ما يتّصل بالعمل التّخاطبي بحثا عن المعنى، وضمانا للتّواصل.

ويجعلها الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمان، بعدِّه أوّل من أدخلها إلى الثقافة العربية، تختصّ بوصف كل« ما كان مظهرا من مظاهر التّواصل والتّفاعل بين صانعي التراث من عامّة النّاس وخاصّتهم...، فالمقصود" بمجال التداول" في التجربة التراثية، هو إذن محلّ التّواصل والتّفاعل بين صانعي التراث[18].

فالتداولية إذن في أبسط تعريفاتها: دراسة للغة أثناء استعمالها واستخدامها في سياق التخاطب، تقوم على مراعاة كل ما يحيط بعملية التخاطب، للوصول إلى المعنى وإحداث الأثر المناسب، بحسب قصد صاحبه، وتبحث في الشروط اللاّزمة لضمان نجاعة الخطاب وملاءمته للموقف التّواصلي الذي يوجد فيه المتلفظ بالخطاب والسامع له.

2- نشأة التداولية وتطورها: تُشكِّل التداولية درسا جديدا وغزيرا لمَّا يمتلك بعد حدودا واضحة، انبثق من التّفكير الفلسفي في اللّغة بيد أنّه سرعان ما تجاوزه ليعمل على صقل أدوات تحليله، وبخاصّة التّداولية اللّسانية موضوع حديثنا.

إنّ اللسانيات التداولية اسم جديد لطريقة قديمة في التفكير بدأت على يد" سقراط"، ثم تبعه" أرسطو" والرواقيون من بعده، بيد أنها لم تظهر إلى الوجود باعتبارها نظرية للفلسفة إلاّ على يد" باركلي"، تغذّيها طائفة من العلوم على رأسها: الفلسفة واللسانيات والأنثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع[19].

فالتّداولية اللّسانية إتجاه جديد في دراسة اللغة يبحث عن حلّ لعديد من المشاكل اللغوية التي أهملتها اللسانيات ولم تهتم بها نحو(الفونولوجيا، التركيب، الدلالة)، ولذلك « يعترف كارناب Karnab، أنّ التداولية درس غزير وجديد، بل يذهب إلى أكثر من هذا بقوله: إنّها قاعدة اللسانيات»[20]. كما أنّ اللّسانيات التّداولية تشكّل محاولة جادّة للإجابة عن جملة من الأسئلة تفرض نفسها على الباحث والبحث العلمي بعامة، وعجزت اللّسانيات عن الإجابة عنها، متوسّلة في سبيل ذلك عديدا من العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهي أسئلة من قبيل: ماذا نصنع حين نتكلّم؟ ماذا نقول بالضّبط حين نتكلم؟ من يتكلم ومع من يتكلم؟ من يتكلم ولأجل من؟ ماذا علينا أن نعلم حتى يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى؟ كيف يمكننا قول شيئا آخر غير الذي كنا نريد قوله؟ هل يمكن أن نَركن إلى المعنى العرفي لقصد ما؟ ما هي استعمالات اللغة؟[21].

ولم تصبح التّداولية مجالا يعتدُّ به في الدّرس اللّساني إلاّ في العقد السابع من القرن العشرين، بعد أن طوّرها فلاسفة اللّغة المنتمين إلى جامعة أوكسفورد Oxford، جون أوستين J. Austine، وجون سيرل J. Searl، وبول غرايس Paul Grise، وهم من مدرسة فلسفة اللغة الطبيعية Langage Natiral. في مقابل مدرسة اللغة الشكلية (الصورية) Formal Language وكانوا يهدفون إلى إيجاد طريقة لتوصيل معنى اللغة الإنسانية من خلال إبلاغ مرسل رسالة، إلى مستقبل يفسّرها، فكان عملهم من صميم البحث التداولي[22].

وكانت بداية تطور اللسانيات التداولية بنظرية أفعال الكلام التي ظهرت مع جون أوستين J. Austin، وتطوّرت على يد" جون سيرل"(J. Searle) وبعض فلاسفة اللغة من بعده، لتظهر بعدها جملة من المفاهيم والنّظريات التي تشكّل مجتمعة ما يعرف باللّسانيات التداولية،(أفعال الكلام، الاستلزام التّخاطبي، الإشاريّات،...).

والحقّ أنّ" جون أوستين" J. Austin حينما ألقى محاضرات ويليام جيمس عام 1955 لم يكن يهدف إلى وضع اختصاص جديد للّسانيات أو فرع جديد لها، وإنّما كان يرمي إلى وضع اختصاص فلسفي جديد هو(فلسفة اللغة)، بيد أن تلك المحاضرات صارت فيما بعد بوتقة للّسانيات التّداولية.

وانطلق أوستين من ملاحظة بسيطة مفادها أنّ كثيرا من الجمل التي لا يمكن أن نحكم عليها بالصدق أو الكذب« لا تستعمل لوصف الواقع بل لتغييره، فهي لا تقول شيئا عن حالة الكون الراهنة أو السابقة، إنّما تغيّرها أو تسعى إلى تغييرها»[23]. فجملة من قبيل" آمرك بالصمت" لا تصف واقعا بل تسعى لتغيير حالة الضجيج إلى الصمت.

وبناء على هذه الملاحظات قسم" أوستين" Austine الجمل إلى: جمل وصفية يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، وجمل إنشائية لا ينطبق عليها ذلك الحكم، وتقابل في الثقافة اللغوية العربية الجمل الخبرية والجمل الإنشائية، مثلما نجدها عند علماء النّحو والبلاغة، وكذا علماء التفسير وأصول الفقه في أبحاثهم.

وتنفرد الجمل الإنشائية بخصائص لا توجد في الجمل الوصفية، نحو كونها « تُسند إلى ضمير المتكلّم في زمن الحال، وتتضمّن فعلا من قبيل" أمر" و" وعد" و" أقسم" ويفيد معناه على وجه الدّقة إنجاز عمل، وتسمى هذه الأفعال أفعالا إنشائية»[24].

ويمكن الحكم على هذه الأفعال الإنشائية لا بمعيار الصدق والكذب وإنما بمعيار التوفيق أو الإخفاق، فعندما تأمر الأم مثلا ابنها قائلة:" نظِّف أسنانك" ويرد عليها:" أنالا أشعر بالنّعاس" فالأم هنا لم تقل كلاما صادقا أو كاذبا، بل قدّمت أمرا لابنها، وأمرها هنا أخفق لأنّ الابن لم يمتثل لأمرها، ولو قام بالفعل لقلنا أن أمر الأم كُلِّل بالنّجاح.

بيد أنّ أوستين اكتشف فيما بعد أن المقابلة بين الجمل الوصفية والجمل الإنشائية ليست بالبساطة التي كان يظن، ذلك أنّ هناك جملا إنشائية لكنها لا تستند إلى ضمير المتكلم في زمن الحال، ولا تتضمن أي فعل إنشائي مثل:" رُفعت الجلسة"[25]، وقد قادته هذه الملاحظات الأخيرة إلى وضع مفهوم جديد، مفاده: أنّ كل جملة تامة مستعملة تقابل إنجاز عمل لغوي واحد على الأقل، وهو مفهوم الأعمال اللّغوية، التي ميّز فيها أوستين ثلاثة أنواع: العمل القولي، والعمل المتضمّن في القول، وعمل التأثير بالقول.

ففي مثالنا السابق يمثل التلفظ بالجملة" نظّف أسنانك" النوع الأول أي العمل القولي، أمّا العمل المتضمّن في القول، فهو الفكرة التي تحملها الجملة، ووصلت للابن بمجرد سماع تلك الجملة، وأما عمل التأثير بالقول، فنجده واضحا في ردّ الابن على أمه " لا أشعر بالنّعاس" حيث تضمّنت هذه الجملة إقناعا للوالدة بتأجيل ابنها غسل الأسنان لموعد النوم، كما تحتوي على الفعلين(العملين) الأوّل والثّاني.

وقد شكّلت أفكار وملاحظات أوستين Austine، بداية موفّقة لنظرية أفعال الكلام، أوّل نظريّة تداوليّة لسانية، ثمّ سرعان ما فتِئت تتطوّر شيئا فشيئا مع فلاسفة اللّغة بعد أوستين بخاصة تلميذه جون سيرل J. Searle، لتظهر بعدها نظريات أخرى(القصديّة والملاءمة، والاستلزام التخاطبي، والحجاج...) شكّلت مجتمعة ما يُعرف باللّسانيات التداولية.

3- مفاهيم التداولية وقضاياها: تضم التّداولية مجموعة من المفاهيم الإجرائية والقضايا، تمكنها من معالجة اللغة في سياقات استعمالها المختلفة، فتُسهم في كشف المعنى بأدقّ صورة ممكنة، وأكثرها ضبطا. يقول الباحث" صلاح إسماعيل":« علم الاستعمال إذن دراسة لغوية تركّز على المستعملين للغة، وسياق استعمالها في عملية التّفسير اللغوي، بجوانبها المتنوعة، وينقسم هذا العلم إلى عدة فروع، يبحث الفرع الأول: كيف يحدّد السّياق المعنى القضوي الواحد بالنسبة لجملة في مناسبة معينة لاستعمال هذه الجملة، ونظرية الفعل الكلامي Speech Theary هي الفرع الثاني من علم

الاستعمال، والفرع الثالث من علم الاستعمال... هو نظريّة التخاطب Theary Of Conversation، أو نظرية الاقتضاء Theary Of Ampliateur»[26].

فالتداولية علم تواصلي جديد، يقوم على مجموعة من المفاهيم الإجرائية، يكاد يتّفق الباحثون على أنّ أهمها أربعة مفاهيم: أفعال الكلام Les Actes De Langages، ومتضمنات القول Les Implicites والاستلزام الحواري L'implication Conversationnelle، والاشاريات Deicies هذا بالإضافة لجوانب وآليات أخرى تعدّ من صميم البحث التداولي، مثل: نظريّة الملاءمة Théorie Pertinence، والقصديّة Intentionalistic[27] والسياق Contexte، والحجاج L'argumentation.

4- مهام التّداولية: تتلخص مهام التداولية في مجموعة عناصر تتمثل في:- دراسة اللّغة أثناء التّلفظ بها في السّياقات والمقامات المختلفة،« فالتّلفظ هو النّشاط الّرئيسي الذي يمنح استعمال اللّغة طابعها التّداولي»[28]، وذلك لكونه ينتقل باللغة من وجود بالقوّة في ذهن صاحبها إلى وجود بالفعل من خلال الممارسة الفعلية، وعلى أساس هذه المُمارسة يتحدّد القصد والغرض من الكلام، فالتّداولية، إذن، تدرس اللّغة بعدّها« كلاما محدّدا صادرا من متكلّم محدّد، وموجّها إلى مخاطب محدد، بلفظ محدد في مقام تواصلي محدد، لتحقيق غرضي تواصلي محدد»[29]، بمعنى أنّ الدّرس التّداولي يسعى لدراسة المنجز اللّغوي في إطار التّواصل وليس بمعزل عنه، ومعرفة مدى تأثير السّياقات الاجتماعية على نظام الخطاب، يقول" فان دايك"(Van Dik):« والفكرة الأساسية في التّداولية هي أننا عندما نكون في حالة التكلم في بعض السياقات فنحن نقوم أيضا بإنجاز بعض الأفعال المجتمعية، وأغراضنا ومقاصدنا من هذه الأفعال».[30]

ويرى فان دايك(Van Dik): أنّ من مهام التّداولية كذلك، دراسة شروط نجاح العبارات، وصياغة شروط ملاءمة الفعل لإنجاز العبارة، ومدى ملاءمة كل ذلك لبنية الخطاب ونظامه، يقول:« إنّ أحد مهام التّداولية أن تتيح صياغة شروط إنجاح إنجاز العبارة، وبيان أي جهة يمكن بها أن يكون مثل هذا الإنجاز عنصرا في اتجاه مجرى الفعل المتداخل الإنجاز، الذي يصيح بدوره مقبولا أو مرفوضا عند فاعل آخر، وبهذا الاعتبار فإنّ المهمة الثانية، تقوم في صياغة مبادئ، تتضمن اتجاهات مجاري فعل الكلام المتداخل الإنجاز الذي ينبغي أن يستوفي في إنجاز العبارة حتى تصبح ناجحة، والمهمّة

الثالثة: أنّه لما كانت معطيات التجربة متاحة بأوسع ما تكون، في صورة العبارة فقط، فيجب أن يكون من الواضح في التداولية، كيف تترابط شروط نجاح العبارة كفعل إنجازي، وكمبادئ فعل مشترك الإنجاز التّواصلي مع بنية الخطاب وتأويله».[31]

فالتّداولية تُتيح للمتكلّم، وتضمن له نجاح إنجاز العبارات اللغوية، حيث تعالج أسباب فشل الدّراسات البنيوية الصرف للملفوظات، بمراعات سياقات ورود العبارات اللّغوية واستعمالها، والانفتاح على كلّ ما يحيط بها ومراعاته، كما تتجاوز ذلك لدراسة كيفية إنجاز الأفعال من خلال القول، وبيان أنّ إنجاز الفعل تتداخل فيه جهات مخصوصة وعديدة(اجتماعية، ونفسية، وثقافية، وسياسية)، كما تهتم التداولية بشروط ملاءمة الفعل اللّغوي ومناسبته، لتراكيب الكلام المنجز وسياقاته، ومدى مطابقة كل ذلك لبنية الخطاب العامّة.

فالتّداولية عند" فان دايك" تقوم بمهمة دراسة الشروط التي تضمن النجاح والفعالية والمناسبة لكل استخدام لغوي، وفقا ما يقتضيه ويتطلبه كل موقف تواصلي.

ومن مهام التّداولية كذلك،« شرح كيفية جريان العمليّات الاستدلالية في معالجة الملفوظات»[32] فتدرس كل قواعد الاستدلال التي تمكن المتكلم من إحكام صياغة عباراته اللّغوية وما تحويه من أفعال، بما يستجيب لأغراضه ومقاصده. في المقامات التواصلية المختلفة التي يكون فيها.

– تسعى التداولية كذلك لبيان كيف يمكن للتواصل الضّمني(غير الحرفي)، أن يكون في الاستعمال أفضل من التّواصل الحرفي المباشر.[33]

وتهدف التداولية في محصولها العام، للإجابة عن أسئلة تطرح نفسها بقوّة، ولم تستطيع المناهج الكثيرة السّابقة، في دراستها للّغة الإجابة عنها:

ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ من يتكلم وإلى من يتكلم؟ ولأجل من؟ ماذا علينا أن نعلم حتّى يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير ما كنّا نريد قوله؟ هل يمكننا أن نركن إلى المعنى الحرفي لقصد ما؟ ما هي استعمالات اللغة؟[34]

وإذا كانت هذه أهمّ الأهداف والمهام التي تسعى التّداولية لمعالجتها ودراستها، ففيم تتمثّل أهميّة اللسانيات التداولية، بالنسبة للمعالجة اللّغوية بعامة.

1- أهمية اللّسانيات التّداولية: تتجلى أهمية اللسانيات التداولية في دمجها المستويات اللّغوية المختلفة، في منظومة واحدة ودراسة اللغة على أساسها، أثناء الاتّصال اللساني (دراسة اللّغة قيد الاستعمال)، فتجعل المتلفّظ بالخطاب(المرسل)، يرتبط بالمقام، فيتنبأ بما يستلزمه الموقف، ليراعيه أثناء إنجاز خطابه، وبذلك« يغدو معنى الملفوظات هو القيمة التي يكتسبها الخطاب في سياق التلفظ»[35]

وهذا ما يجعل المتلفظ بالخطاب هو المتحكم في المعنى، لا اللغة نفسها، وبذلك يستطيع ضمان حصول عملية الفهم والإفهام، حيث يوظّف مستويات اللغة بما يستجيب مع قصده، متكئا في ذلك على السياق، بعدّه مؤثرا مهمّا في نظام الخطاب المنجز، وهذا ما أهملته الدراسات البنوية الصّورية.

فاللّسانيات التّداولية تهتم بدراسة المعنى اللّغوي أثناء الاستعمال، ولذلك وسمت بـــ:(لسانيات الاستعمال اللّغوي)، وهذا ما يجعلها أكثر دقّة وضبطا في معالجتها للّغة، وبالتّالي، فإنّ« قدرة التّداولية على التدخل في إثراء معاني الكلام والذّهاب في تأويل المسكوت عنه[36]، هي من الغنى والسّعة، ما يثري الخطاب بتمكينه من إثمار قراءات لم تكن دلالة اللغة البسيطة تحتملها ولا قادرة على تمثُّلها»[37].

كما تتبدى أهمية التداولية في محاولتها للإجابة عن الأسئلة العديدة التي مثّلت إشكاليّات جوهرية، أثناء معالجة النصوص المختلفة.

ثمّ إنّ اتّساع مجال البحث في التّداولية، نتيجة تعدد المشارب التي تمتحّ منها، جعلها درسا لغويا غزيرا وحيويا، يمدّ الدراسات اللّغوية، والمعرفيّة بعدد من الأفكار والمفاهيم والرؤى الجديدة، التي يستضيء بها الباحثون في دارساتهم، ويصلِون من خلالها إلى نتائج قيّمة، ما كانت لتبرز إلاّ في ضوء اللّسانيات التّداولية، ومناهج دراستها للمعنى وهو ما يجب استثماره في دراسة التراث العربي.

فالتّداولية إذن« مشروع شاسع في اللّسانيات النّصية تهتم بالخطاب ومناحي النّصيّة فيه، نحو المحادثة، المحاججة، التّضمين، ولدراسة التّواصل بشكل عام، بدءا من ظروف إنتاج الملفوظ، إلى الحال التي يكون فيها للأحداث الكلامية قصد محدد، إلى ما يمكن أن تُنشئه من تأثيرات في السّامع وعناصر السيّاق».[38]

كما تظهر أهمّية اللّسانيّات التّداولية، في تجاوز النّظر اللغوي فيها مستوى الجملة

إلى النّص ككل، والمعطيات السّياقية والمقاميّة التي جعلته يرد بتلك الصّورة، ضمانا للفهم والإفهام.

وبهذا الطّرح الذي تقدّمه اللسانيات التداولية، نرى أنّها قد تكون مدخلا مناسبا لدراسة التّراث البلاغي العربي، لما توفّره من آليات في الكشف عن المعنى ومكنوناته.

فإلى أيّ مدى تستجيب البلاغة العربية للطرح التداولي؟

2- **البـــلاغـــة العربيـــــة:** يرتبط مصطلح البلاغة عند أهل اللغة، بالدّلالة على حسن الكلام مع فصاحته، وأدائه للغاية المرادة منه(القصد)، فهي مأخوذة من قولنا: بلغ الشّيء منتهاه وأدرك أقصاه.

فالبليغ من النّاس من يصنع من كلامه، تعبيرا عمّا في صدره فيبلغ به غايته من مُتّلقيه بأيسر طريق، وأحسن تعبير[39]، وإذا عجنا إلى المعاجم اللغوية نجد المعاني نفسها حيث يدور أصل المادة(بلغ) على وصول الشيء إلى غايته ونهايته تقول:« أبلغت الشيء إبلاغا وبلاغا، وبلّغته تبليغا، إذا أوصلته إلى غايته ونهايته».[40]

وقد أشار أبو هلال العسكري إلى أصلها اللّغوي، فرأى أنّ البلاغة سمّيت بلاغة لأنّها تنهي المعنى إلى قلب السّامع فيفهمه[41].

فنلاحظ أنّ معنى البلاغة بصفة عامة، ينهض على مراعاة طرفين اثنين:

الأول: هو المتلفّظ بالخطاب البليغ، ويجب أن تتوفر فيه صفات معيّنة حتى يتمكّن من التأثير في مخاطبه وبلوغ المبلغ الذي يريد منه، والطّرف الثاني هو المتلقّي للخطاب المبثوث من قبل المخاطب، في شكل رسالة بليغة وسليمة حتى تحدث الأثر المطلوب، مما يعني، أنّ البلاغة تقوم على مبدأ الاتّصال فتبحث في كيفية استخدام اللغة بطريقة سليمة، تضمن وصول قصد المتكلّم ومراده إلى مخاطبه والتأثير فيه من خلال توظيف ما يناسب من أدوات اللغة وتراكيبها، ومراعاة حاله أثناء الكلام بما يضمن نجاعة الخطاب في النهاية.

ولذلك نجد الخطيب القزويني يعرّف بلاغة الكلام بكونها« مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته»[42] إذ على البليغ مراعاة طبيعة من يسوق كلامه إليه والظّرف المحيط به وجَوَّه النفسي.

فأول ما تتصرف إليه البلاغة هو" الإبلاغ"، فتعالج كيفية التأثير في الآخر وإقناعه وبيان المقاصد التي يهدف الباحث إلى تحقيقها، وهذا يعدّ من صميم

البحث التداولي، الذي يعالج درجات التّفاعل الاتصالي بين المخاطِب والمخاطَب وشدّة التّأثير وقوته، التي تتم بالأفعال الكلامية الموضّقة في الخطاب، والأدوات المختلفة(أدوات التوكيد، النفي، التّعريف التّنغيم،..) وكذا تحديد سمات الخطاب الناجع(الكلام البليغ).

فواضح أن للبلاغة وشائج قربى مع نظريّة الاتّصال واللّسانيات التّداولية، فإذا كانت هذه الأخيرة، في أوجز تعريفاتها« هي دراسة مناحي الكلام، أو دراسة اللغة حين الاستعمال فإن البلاغة هي المعرفة باللّغة أثناء استعمالها»[43].

فالبلاغة تنطلق من المتكلّم وقصده من كلامه، وما يجب أن يتوفّر فيه من شروط حتى يكون بليغا، لتتّجه نحو المستمع باعتباره المقصود من الخطاب، فتراعي مقتضى حاله، إضافة لعنايتها بالرّسالة في حدّ ذاتها فتضع لها شروطا لكي تصير خطابا بليغا ناجحا، يختلف عن خطاب العامّة، يقول السكاكي:« البلاغة هي بلوغ المتكلّم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، وإيراد أنواع التّشبيه والمجاز والكناية على وجهها، ولها، أعني البلاغة، طرفان: أعلى وأسفل... وبينهما مراتب تكاد تفوت الحصر»[44].

وقد استعان السّكاكي في تعريفه للبلاغة، بالمنطق كي يصوغ ألفاظه بدقّة وإحكام، فنجده يقوم على جملة من العناصر، تحمل مظاهر وسمات تؤكّد على البعد التداولي للبلاغة العربية:

أولا: أنّ المتكلّم يجب أن يبلغ في استعماله الكلام الحدّ الذي يمكّنه من توفية تراكيب الكلام حقّها[45]، فيكون فصيحا، وملتزما بما ثبت في متن اللغة من قواعد النّحو والصّرف، والدّلالة والمعجم، ويختار الفصيح من مفردات اللغة وجملها،(صحة اللغة وصوابها) ومحترزا عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وعدم التّعقيد في أداء المعاني، وهي جوانب تُعنى بها حديثا اللّسانيات التّداولية، من خلال دراسة اللّغة في سياقات استعمالها تجنبا لتعقيد الألفاظ والمعاني إذا أخذت منعزلة عن سياقاتها، وضمانا لقوّة التأثير في السّامع.

فللمتكلم إذن دور بارز سواء في البلاغة العربية أم في اللسانيات التّداولية بعدّه منتج الخطاب والمتلفظ به[46]، فالمتكلّم أساس فهم المعنى وتحديد الدّلالات ومقاصدها، لأنه يرتبط بما ينويه من كلامه وما يروم تحقيقه.

ثانيا: يجب على البليغ أن يوظّف في كلامه طائفة من الأدوات البلاغية نحو التشبيه وأنواعه والمجاز والكناية والاستعارة بأنواعها كي يكون كلامه(خطابه) بليغا، في صورة تأسِر المتلقّي وتؤثّر فيه، وبذلك يضمن المتلفّظ بالخطاب تلقّي سامعه لخطابه على النحو الذي يرمي إليه. وهو ما لا يتوفّر عند كل الناس، فيقتصر على طبقة البلغاء منهم فقط، وإلاّ صار كل من يبثّ رسالة كلامية بليغا وأديبا، فالبلاغة تعنى بالتّواصل الأدبي الرّفيع وشروط تحقّقه، ثم تحكم له أو عليه.

وتعد هذه الجوانب البلاغية المرتبطة بالخطاب: مؤشّرات تداولية مهمّة تعنى بها قضايا التداولية أيّما عناية، على نحو ما نجد في النّظرية الإشارية، والحجاج اللّغوي، وأفعال الكلام، لكون تلك المؤشرات المطلوبة في الكلام البليغ، تكشف عن قصد المتكلّم ودرجة شدّته في أفعاله الخطابية المتضمَّنة في جملة أقواله الصادرة عنه، كما تعدّ مؤشِّرات موجِّهَة للخطاب نحو سامعه، على النّحو الذي يريده المتلفّظ بالخطاب.

ثالثا: أنّ للبلاغة طرفين أعلى وأسفل، وبينهما مراتب لابدّ لها من الاشتمال على الأدوات البلاغية التي أشار إليها السكاكي(التشبيه، والمجاز، والاستعارة، والكناية، والفصل والوصل، والتقديم والتأخير...) وبحسب جودة توظيف هذه الأدوات وشدّة إحكامها بما يتناسب مع مقتضيات الأحوال، تعلو البلاغة أو تدنوا، إذ لكل مقام مقال، وأعلى حد تبلغه البلاغة هو الإيجاز.

فالبلاغة بصفة عامّة تعنى بجملة من العناصر تعد من صميم بحث اللسانيات التداولية، وتكون في الكلام وفي المتكلم، وهي:[47]

- صحّة اللّغة وصوابها، ويشمل الاهتمام بمستويات اللغة جميعا وعناية بسلامة الألفاظ من العيوب.
- أن يكون المعنى الذي قصده المتكلم مطابقا ومنسجما مع الألفاظ والجمل التي استعملها المتلفّظ في خطابه.
- أن يكون المتكلِّم(المتلفّظ) صادقا في نفسه.

ويمكن أن نضيف لها معرفة أقدار السّامعين ومنازلهم ومراعاة ذلك أثناء التّلفظ بالخطاب.

فواضح أنّ هذه العناصر تشكّل مجالات مشتركة بين البلاغة العربية واللّسانيات التّداولية، بمختلف جوانب دراستها للمعنى، فهذه الأخيرة تعنى كذلك«

بالشّروط اللاّزمة لكي تكون الأقوال اللّغوية" مقبولة وناجحة وملائمة" في الموقف التّواصلي الذي يتحدث فيه المتكلم».[48]

إنّ البلاغة العربيّة والتداولية يشتركان كما هو واضح في الاعتماد على اللغة، بعدّها أداة لممارسة الفعل على المتلقّي في سياقات مخصوصة ولذلك نجد من المحدثين من يُسوّي بين البلاغة والتداولية مثل" جيفري ليتش"(J. Leitch)، حيث يرى أنّ البلاغة « تداوليّة في صميمها، إذ أنّها ممارسة الاتّصال بين المتكلّم والسّامع».[49] فكلاهما يهتم بعمليّة التلفّظ والعوامل المتحكمة فيها، قبل الكلام، وأثناء التّلفظ بالخطاب، وإلى غاية إنجازه؛ فالبلاغة والتّداولية، علمان يتفقان في« دراسة الوسائل اللغوية التي يستعملها المتكلّم في عملية التّواصل وعوامل المقام المؤثّرة في اختياره أدوات معيّنة دون أخرى للتّعبير عن قصده، كالعلاقة بين الكلام وسياق الحال، وأثر العلاقة بين المتكلّم والمخاطَب على الكلم والمقاصد من الكلام»[50].

وقد تحقق للبلاغة العربية أيضا، هذا التّقارب في المعالجة، مع اللّسانيات التّداولية، من خلال دراستها للتّعابير اللّغوية بمستوياتها المختلفة:(صوتية، وصرفية، وتركيبية، ودلالية)، والبحث في العلاقات القائمة بينها(النظم والتعليق)، وسياقات استعمالها؛ أي أنّها تهتم بكل ما يرتبط باللغة وممارستها، وكأنّها تبحث في نظريّة تواصليّة شاملة لكل عناصر الحدث الكلامي، فالبلاغيون العرب، واللغويون بصفة عامة تركّزت دراساتهم على محاولة وصف ما بين بنية اللغة ووظيفتها من ترابط،« فباعتبار التّراكيب اللّغوية رسائل لتأدية أغراض تواصليّة معيّنة، انصبت هذه الدّراسات على رصد العلاقة بين كل نمط من أنماط التراكيب والغرض المتوخى تحقيقه، وعلى أساس هذا المبدأ درست وظائف عديدة نحو: التّقييد، التّوكيد التّخصيص...».[51]

فالمبدأ الذي انطلقت منه البلاغة، وجل علوم اللغة العربية، هو مبدأ وظيفي تداولي يقوم على رصد خصائص تراكيب اللغة في علاقتها بمقامات إنجازها من جهة، وأغراضها التواصلية التي وضعت لأجلها من جهة أخرى، كما أنّ تلك الوظائف من تقييد وتوكيد وتخصيص، التي درستها البلاغة العربية والنحو العربي، تعدّ وظائف تداولية في صميمها، فالتّقييد مثلا وظيفة يسعى المتكلم من ورائها إلى« توضيح قصد المتكلّم والكشف عن مراده»[52]، من خلال إضافة مكونات لنواة الجملة، نجد أيضا" التوكيد"، وظيفة ترد

في كلّ إخبار يرمي به المتكلّم إلى تنبيه المخاطب إلى أنّ مضمونه ليس ناتجا عن سهو أو نسيان»[53]. فالتّوكيد إذن وسيلة لتقوية الإخبار، وبيان أنّه مقصود فعلا من المتكلّم.

فإذا عجنا لأضرب الخبر كمثال تطبيقي لمدى استجابة البلاغة العربية للطرح التداولي نجد أن بلاغيّينا عالجوا في هذا المبحث رواية" أبي اسحاق الكندي" مع أبي العباس المبرد، حينما رأى الأول حشوا في كلام العرب يظهر في قولهم" عبد الله قائم"، ثم قولهم:" إنّ عبد الله قائم"، ثم قولهم" إنّ عبد الله لقائم"، والمعنى– حسبه– واحد، فأجابه المبرد بأن المعاني مختلفة بحسب قصد المتكلم وحال متلقي الكلام، فكان المثال الاول إخبارا عن قيام زيد، والمثال الثاني" إنّ عبد الله قائم"، جواب لسؤال سائل شاك في الكلام، والمثال الثالث" إنّ عبد الله لقائم" جواب لإنكار منكر.

إنّ هذا الكلام يكشف لنا عن تصور قضوي للخطاب وتصور تخاطبي له، ذلك أنّ سؤال الكندي يدلّ على أنه لا يرى في الكلام سوى معناه القضوي ممثلا في نسبة القيام لزيد ولذلك رأى في الكلام حشوا، إذ القضية المعبر عنها واحدة، دون أن يلتفت للمعنى الإنجازي المراد بكل جملة.

وبالتعبير التداولي الحديث نقول: أنّ التصور التخاطبي لما رأى فيه الكندي حشوا هو أن الجمل الثلاث تشكل خبرا تختلف درجاته في كل مرة بحسب المقام والغرض المتضمن في القول، وكل تغير في اللفظ فيها مؤذن بتغير في المعنى، وبمعايير أوستين Austin تعدّ تلك التراكيب أفعالا لفظية تعبر عن معنى قضوي واحد لكنّها تحقق أفعالا إنجازية مختلفة، تخضع لقصد المتكلّم والمقام، فتم ّتأكيد الكلام بحسب حال السامع ودرجة تقبله الخبر، وهذا ما يعرف في البلاغة العربية بأضرب الخبر(ابتدائي، طلبي، إنكاري).

فالخبر الابتدائي يلقى لمخاطب خالي الذهن من الحكم الذي تضمّنه فعل الإخبار، ولذلك يرد خاليا من المؤكّدات المؤكدات، وأما الخبر الطلبي فيلقى لمخاطب شاك متردد في الحكم الذي تضمّنه فعل الإخبار ولذلك يكون في حاجة إلى معرفة وتبيُّن الحقيقة، فيؤكّد له الكلام بمؤكّد واحد، وأما الخبر الإنكاري فيلقى لمخاطب منكر للحكم الذي تضمنه فعل الإخبار، ومعتقد بخلافه، ولذلك يحتاج أن يؤكّد له الكلام بأكثر من مؤكّد، وبتعبير" سيرل" Searle يحتاج أن يزيد له المتلفظ بالخطاب درجة الشّدة في الفعل المتضمّن في القول(فعل الإخبار)، بما يضمن تحقيق الغرض من الخطاب.

فأضرب الخبر، كما هو واضح، عالجها الدرس البلاغي العربي معالجة تداولية في صميمها، تمّ من خلالها مراعاة قصد المتكلم وحال سامعه، والمقام التواصلي بينهما، تحقيقا للفائدة وضمانا لنجاعة الخطاب بعامّة.

كلّ هذا يجعل البلاغة العربية[54]، مصدرا من مصادر التّفكير التّداولي العربي، وأرضية خصبة لمعالجتها بتقريب تداولي يُعيد لها مكانتها بكشف مظاهرها وأبعادها الوظيفية التداولية.

فالبلاغة العربية ارتبطت في نشأتها بالنّص لا الجملة فنشأت نشأة دينية ارتبطت فيها بالنّص القرآني، وبالتالي فالوصف اللغوي فيها لم يكن منصبا على الجملة مجردة من مقامات إنجازها، بقدر ما نظر إلى النّص بعده خطابا متكاملا، وهو ما ينطبق على باقي علوم العربية(نحوا، وأصولا، وتفسيرا)، فمادام أنّها تروم وصف وتحليل نصّ القرآن الكريم بغية فهمه، سينتج عن ذلك أنّ« المعطيات المنصب عليها الوصف اللغوي ليست جملا مفردة مجرّدة من مقامات إنجازها، بل إنّها خطاب متكامل متماسك».[55]

كما أن قضية الإعجاز في حدّ ذاتها، التي تبحثها البلاغة العربيّة، طرحت طرحا نصيّا، في مؤلفات البلاغيين، ومنها" مفتاح العلوم" للسّكاكي، لأنّ الإعجاز يكمن في النص ذاته،« فالإعجاز مزية النّص، والنّص قوامه الجمل المتعددة المتواصلة بالعلاقات المتشابكة»[56]، فالبلاغة تبحث في إعجاز نصّ خالدٍ، وتقوم بوصفه وتفسيره ممّا يعني أنّها تبحث في خطاب متكامل متماسك، وتتجاوز بذلك حدود الجملة، والإشكالية القائمة التي تعزل اللّفظ عن المعنى لتصل إلى توحيد النّظر بينهما من خلال دراسة إعجاز النصّ ككل.

فعلماؤنا إذن البلاغين بحثوا عن أثر المعنى ضمن السياق[57] وبالتالي ضمن النص فاهتموا في سبيل ذلك بجملة من المبادئ والوظائف تعدّ من صميم البحث التداولي حديثا لعلّ من أبرزها:

- دراسة مجالات الترابط بين البنية والوظيفة.
- دراسة اللغة العربية بعدّها وسيلة للتّواصل والتّعبير عن الأغراض والمعاني فهي ذات قيمة نفعية تعبيرية.
- اعتمادهم مبدأ لكل مقام مقال.

– اهتمامهم بعناصر الخطاب: المتكلّم وقصده، السّامع وأحواله، والخطاب ونوعيته والظروف المحيطة بكل ذلك.

– دراستهم الأساليب وأغراضها، وانتقالها من الدّلالة الحقيقية إلى دلالات أخرى يقتضيها المقام بخاصة وأن اللغة العربية« تشتمل على طائفة من الصيغ والأدوات التي يريد المتكلم تضمينها كلامه كالتّقرير والاستفهام والتّمني والإخبار والنفي والإثبات والطلب والترجي، فكان على طوائف من العلماء العرب ولاسيما البلاغيين الدارسين لعلم المعاني أن يتعرّضوا للقوى المتضمّنة في القول بغرض تحديد ما يقتضيه حال معين نزولا عند قاعدة" مطابقة الكلام لمقتضى الحال"[58].

– دراستهم لمجموعة من الوظائف النحوية: التّخصيص، التّقييد، التّوكيد، دراسة وظيفية تداولية.

فالبلاغة العربية، واللّسانيات التّداولية يتداخلان ويتشابكان في قضايا عديدة تجعل من التّقريب التداولي للتراث البلاغي العربي، منهجا لا يعوزه التّأسيس اللّساني لما بينهما من وشائج قربى، وصلات في مباحثهما.

قيمة التقريب التّداولي في دراسة العربيّة وتراثها:

نظرا لما تحويه اللّسانيات التّداولية من قواعد محدّدة، وإجراءات تحليلية متنوّعة، لكونها تمتحّ من مجالات معرفية عديدة، فتقوم بوصف كل ما كان مظهرا من مظاهر التواصل والتفاعل، فإن تطبيقها، على اللغة العربية كما يقول الباحث مسعود صحراوي « سيُسهم في وصفها ورصد خصائصها وتفسير ظواهرها الخطابية التّواصلية، كما نعتقد أنّ استثماره في قراءة الإنتاج العلمي لعلمائها سيُسهم في اكتشاف وتثمين جوانب من الجهود الجبارة التي بذلها أولئك العلماء الأجّلاء»[59] وبالتّالي فإنّ التّقريب التّداولي لنصوص التراث سيسهم في إضاءة الجوانب الحيّة منه، وإعادة بعثها من جديد بما يتلاءم مع معطيات الدّرس اللساني الحديث والمعاصر مما يضمن لنا:

أولا: إيجاد مصطلحات علميّة وفنيّة ملائمة، عند ترجمة المصطلحات الغربيّة إلى اللغة العربية فتكون لغتنا متّسقة وموحدة، في مصطلحاتها.

ثانيا: استكشاف ما توصّل إليه علماؤنا من نتائج تُعين في التّأريخ لتطوّر العلوم اللسانية.

ثالثا: إعادة عرض دراسات علمائنا البلاغيين، وغيرهم بلغة معاصرة يمكن من خلالها

تقييم أعمالهم بطريقة موضوعية، ثم تمثيل نتائجهم في أبحاثهم في نظريات مبتكرة إذا توفّرت الشروط الملائمة.[60]

فما يستفاد من اللّسانيات التّداولية هو أدواتها التي تساعد على استكشاف نصوص البلاغة العربية، والنّظر في مدى قدرتها على المثاقفة والحوار مع بعض النظريات اللّسانية المعاصرة، ممّا يسهم في تحقيق التّقريب التّداولي للبلاغة بصورة جلية، بخاصّة إذا علمنا أنّ« النظرية الثّاوية خلف مختلف العلوم اللغوية– كما يقول أحمد المتوكل– هي نظرية تداولية»[61] وبالتالي فهي قابلة للقرض والاقتراض مع النّظريات التّداولية الحديثة.

فالتداولية بصفة عامة، تعدّ مصدرا ثريا يمكن له أن يغني التّراث اللّغوي العربي بعامة، بأبعاد لسانية ومعرفية مهمّة، تُمكّن من تقويمه بطريقة موضوعية،« فلا سبيل إلى تقويم الممارسة التراثية ما لم يحصل الاستناد إلى مجال تداولي متميز عن غيره من المجالات الثّقافية بأوصاف خاصة، ومنضبط بقواعد محدّدة يؤدي الإخلال بها إلى آفات تضرّ بهذه الممارسة».[62]

البلاغة العربية في دراستها للخطابات المتنوعة قرآن وحديث وشعر وخطابة، اهتمت بتقديم توصيف لعناصر العملية التواصلية(متكلم وسامع ورسالة ومقام ومرجع وحتى القناة التواصلية)، وفي إطار هذا التوصيف عنيت بمقاصد الخطاب وأحوال المتلقين له، وشروط الخطاب الناجع الذي يحقق الفائدة لدى المتلقي، المؤشرات اللغوية وغير اللغوية المتحكمة في ذلك، ممّا أكسب البلاغة العربية أبعادا لسانية وتداولية مهمّة، تضمن لها التواصل المعرفي مع معطيات الدرس الحديث والمعاصر.

الهوامش

(1) ينظر: نعمان بوقرة: اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، ط1، 2009، ص 160.

(2) ينظر: المرجع نفسه ص163، ومسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2005، ص 17، وص 26، ومحمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،(د ط)، 2002، ص 10– 11.

(3) ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة، الجزائر، ط1، 2009، ص 63.

(4) فنجد نظرية أفعال الكلام انبثقت من تيار" الفلسفة التحليلية"، ونجد" نظرية المحادثة" نابعة من فلسفة" بول غرايس" PAUL GRICE، كما أنّ نظرية الملاءمة ولدت من رحم علم النفس المعرفي...،(ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب ص 17)-1.

(5) أساس البلاغة: تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج1، ص 303.

(6) ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، المجلد11، ط3، 1994، ص 253-252.

(7) خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، ص 148.

(8) تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، ص 244.

(9) يقول طه عبد الرحمان:« وقد وقع اختيارنا منذ 1970 على مصطلح التداوليات مقابلا للمصطلح الغربي(براغماتيقا) لأنه يوفي المطلوب حقه، باعتبار دلالتـــه على معنيين: الاستعمال والتّفاعل معا، ولقي منذ ذلك الحين قبولا من لـــدن الدارسين الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم»، طه عبد الرحمان: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2000، ص 27.

(10) يقول الباحث:« وقد اصطُنع في العربية النقدية المعاصرة على أنّه" تداولية " في حين أنّا نشك في أنه كذلك بهذه الصّفة التي ورد عليها، في أصل الاستعمال الغربي، لأن صيغة هذا الاستعمال(Pragmatique Pragmatics) لا تدل على وجود ياء النزعة المعرفية (علمية أو فلسفية أو أدبية) والتي يطلق عليها النحاة العرب بغير إقناع" الياء الصناعية" فالأجانب يصطنعون صيغة أخرى لما يقابل هذه الياء أو اللاحقة الثنائية على الأصح" ـــيـــه" (Pragmatisme/ Pragmatism) فكيف نترجم نحن العرب مفهومين اثنين في أصلهما بصيغة عربية واحدة؟ ... ولذلك نقترح أن نطلق على مقابل المفهوم الأول" التداول"(أي تداول اللغة) ...، وعلى المفهوم الآخر المنصرف إلى النزعة

المذهبية:" التداولية" وذلك حتى نُطوّع العربية» عبد الملك مرتاض: تداولية اللغة بين الدلالية والسّياق، مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر، العدد10، 2005، ص 66- 67.

(11) ينظر: نواري سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009، ص 18، والطاهر لوصيف: التداولية اللسانية، مجلة اللغة العربية، جامعة الجزائر، العدد 17، ص6.

(12) محمد مهران رشوان: مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، 1984، ص 41.

(13) ينظر: الزاوي بغورة: العلامة والرّمز في الفلسفة المعاصرة(التأسيس والتجديد)، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 2007، العدد 3، المجلد 35، ص 199.

(14) فرانسواز أرمينيكو: المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب، 1986، ص 12. وينظر: جاك موشلار، آن روبول: التداولية اليوم، ص29.

(15) فرانسواز أرمينيكو: المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، ص 12.

(16) مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 1992، ص 1.

(17) المرجع نفسه.

(18) طه عبد الرحمان: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص 244.

(19) ينظر: نعمان بوقرة: اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، ص 163.

(20) عبد الهادي بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2004، ص 23.

(21) ينظر: فرانسواز أرمينيكو: المقاربة التداولية، ص 11. وينظر: عبد القادر بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب، ص 23- 24.

(22) ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 9- 10.

(23) آن روبول، جاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، دار الطليعة لطباعة والنشر، 2003، ط1، ص 30.

(24) آن روبول، جاك موشلار: التداولية اليوم، ص 31.

(25) ينظر: المرجع نفسه، ص 31.

(26) صلاح إسماعيل عبد الحق: نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة،(د ط)، 2005، ص 77– 78.

(27) ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2005، ص30 وما بعدها.

(28) عبد الهادي بن ظافر الشّهيري: استراتيجيّات الخطاب، ص 27.

(29) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص 26.

(30) فان دايك النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتّداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، افريقيا الشّرق، المغرب(د ط)، 2000، ص 292.

(31) المرجع نفسه، ص 256.

(32) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص 27.

(33) ينظر: المرجع نفسه ص 27، وآن روبول، جاك موشلار: التداولية اليوم، ص 71.

(34) ينظر: فرانسواز مينكو: المقاربة التداولية، ص 11.

(35) عبد القادر بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب، ص 22– 23.

(36) المسكوت عنه عند الباحث عبد الملك مرتاض، هوّ ترجمة وضعها للمصطلح (Illocutoire)، حيث نجده يترجم أفعال الكلام عند أوستين بـــ:(الفعل الصّيغي Act Locutoire، والفعل المسكوت عنه Act Illocutoire، وفعل الصيغة المشبعة Act) (perlocutoire، ينظر: ع الملك مرتاضى: تداولية اللغة بين الدلاليّة والسياق، مجلّة اللسانيّات، مركز البحوث العلميّة والتّقنيّة لترقية اللغة العربية، الجزائر، العدد 10، 2005، ص 73.

(37) المرجع نفسه ص 65.

(38) خليفة برجادي: في اللسانيات التداولية، ص 135.

(39) ينظر: عبد الملك مرتاض: مقدمة في نظرية البلاغة، متابعة لمفهوم البلاغة ووظيفتها، مجلة جذور، النادي الأدبي الثقافي جدة، العدد 28، المجلد: 11، 2009، ص 217.

(40) عبد الرحمان حسن حنبكة الميدان: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، وصور من تطبيقاتها، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط1، 1996، ص 128.

(41) ينظر: أبو هلال العسكري: الصّناعتين، ص 6.

(42) الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 11.

(43) خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، ص 154.

(44) مفتاح العلوم، ص 526.

(45) ينظر: عبد الملك مرتاض: مقدمة في نظرية البلاغة، ص 232.

(46) ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، ص 163.

(47) محمد كريم الكوّاز: البلاغة والنقد: المصطلح والنشأة والتجديد، ص 16.

(48) صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 31.

(49) المرجع نفسه ص 121.

(50) جون براون، ج يول، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق: محمد لطفي الزّليطي، منير التريكي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،(د ط)، 1997، ص 32.

(51) أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية(مدخل نظري)، ص 84.

(52) المرجع نفسه ص 85.

(53) أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية(مدخل نظري)، ص 85.

(54) من أهم مصادر التفكير التداولي في التراث العربي إلى جانب البلاغة نجد: علم النحو، النقد، الخطابة، والفلسفة علم الأصول حيث قدم علماؤه إسهامات قيمة من خلال ربط البنية بالوظيفة ودراسة عديد الوظائف النحوية والبلاغية تداوليا، ولذلك يقول الباحث محمد سويرتي:« إن النّحاة والفلاسفة المسلمين، والبلاغيين والمفكرين مارسوا المنهج التداولي قبل أن يذيع صيته بصفته فلسفة وعلما، رؤية واتجاها أمريكيا وأوربيا، فقد وظف المنهج التداولي بوعي في تحليل الظواهر والعلاقات المتنوعّة» محمد سويرتي: النحو

العربي من المصطلح إلى المفاهيم، تقريب توليدي وأسلوبي وتداولي، أفريقيا الشّرق، المغرب،(د ط)، 2007 ص 140.

(55) أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، ص 35، وينظر في هذه الفكرة: عبد الجليل ناظم: البلاغة والسلطة في المغرب، ص 117.

(56) عبد الجليل ناظم: البلاغة والسلطة في المغرب، ص 117.

(57) يقول الباحث" منذر عياشي" في هذا:« إذا أخذنا كتاب مفتاح العلوم للسّكاكي، فسنرى أنّه قد رتّب أبوابه بما يتناسب ودراسة النّص إن تفسيرا وإن إنتاجا، وقد عالج فيه علاقة اللّفظ بالمعنى، ضمن علاقة أكبر هي علاقة النّص بأجزائه، أو بمكوّناته، وغير السّكاكي نهج هذا النّهج أيضا، ويدلّ هذا أنّهم كانوا أصحاب نظرة كلّية وشموليّة يستحيل معها الانطلاق اكتفاء بالفروع دون الأصول وبالجزئيات دون الكلّيات، ولذا نراهم قد أسّسوا جملة من العلوم(كعلم الاستدلال)، أو(علم خواص تراكيب الكلام)، وغير ذلك، فكان منها ما يختصّ بلسانيّت النّص، كما كان منها ما يختص بلسانيات الجملة... ونستدلّ على هذه الشمولية بالتّعريفات التي استخدموها» منذر عيّاشي، الكتابة الثانية وفاتحة المتعة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1998، ص 113– 114.

(58) ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص6، وينظر أيضا: طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعية الكويت،(د ط)، 1994، ص 2.

(59) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص 6.

(60) ينظر: سيد هاشم طالب، الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص: هـــ.

(61) أحمد المتوكل: الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص 10.

(62) طه عبد الرحمان: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص 16، وص 243.